

أثر التحول المؤسسي على بناء القدرات التنظيمية لتحقيق الاستدامة البيئية: دراسة
تطبيقية على مؤسسات القطاع الخاص في مدينة الطائف

إعداد الطالبة/

اثير محمد الزائدي

243000158

إشراف/

د. الفيصّل عبد الحميد

د. فايز جرّاد

العام الدراسي:

2025

مقدمة:

في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم في النظم البيئية والاقتصادية باتت قضايا الاستدامة البيئية تحتل مكانة متقدمة ضمن أولويات مؤسسات القطاع الخاص ليس فقط من منطلق المسؤولية المجتمعية بل كجزء أصيل من استراتيجيات النمو والبقاء في بيئة تنافسية معقدة، وأمام هذه التحولات تزايدت الحاجة إلى إحداث تغيير جذري في البنية المؤسسية للمؤسسات من خلال تبني نهج التحول المؤسسي الذي يعزز قدرة المنظمات على التكيف مع المتغيرات، ويعيد تشكيل ممارساتها الداخلية بما يخدم الأهداف البيئية على المدى الطويل. (الصقر وآخرون، 2024)

فالتحول المؤسسي لم يعد ينظر إليه على أنه مجرد عملية إدارية لتحديث النماذج التنظيمية بل أصبح مسار استراتيجي يمكن المؤسسات من بناء قدرات تنظيمية راسخة قادرة على التعامل مع تحديات الاستدامة البيئية بكفاءة ومرونة، ويتطلب هذا التحول إعادة هيكلة الأدوار والمسؤوليات، وتنمية المهارات والكفاءات البشرية، وتبني قيم جديدة في الأداء تركز على المسؤولية البيئية والالتزام بأفضل الممارسات المستدامة.

كما أن حماية البيئة وضمان ديمومة الموارد الطبيعية لا يمكن أن تتم بمعزل عن وعي مؤسسي قادر على التنبؤ بالتحديات البيئية، وتقديم حلول مبتكرة تستند إلى فهم متكامل للعلاقة بين الإنتاج والموارد والبيئة، ومن هذا المنطلق يمثل التحول المؤسسي بوابة لتكوين بنية تنظيمية قادرة على الاستجابة للضغوط البيئية المتصاعدة من خلال تطوير السياسات، وتعزيز مرونة العمليات، وتمكين الأفراد من المساهمة الفعالة في تحقيق الأهداف البيئية. (أبو عيادة، 2021)

وفي إطار رؤية المملكة العربية السعودية 2030 التي أولت أهمية كبيرة للبعد البيئي ضمن ركائز التنمية المستدامة أصبحت مؤسسات القطاع الخاص مطالبة بمواكبة هذا التوجه من خلال بناء هياكل تنظيمية مرنة، وتعزيز كفاءاتها المؤسسية لمواجهة التحديات البيئية الحالية والمستقبلية، وهذا يتطلب

تحول مؤسسي حقيقي يؤهل تلك المؤسسات لتبني مبادرات بيئية فعالة ويمنحها ميزة تنافسية قائمة على الأداء الأخلاقي والاستدامة.

مشكلة الدراسة:

رغم تزايد الوعي داخل مؤسسات القطاع الخاص بأهمية تبني ممارسات التحول المؤسسي كمدخل لتحقيق الاستدامة البيئية وتعزيز الميزة التنافسية إلا أن الواقع يشير إلى وجود فجوة واضحة بين الأهداف المعلنة والتطبيقات الفعلية على مستوى الهياكل التنظيمية والإدارية، إذ لا تزال العديد من المؤسسات تواجه تحديات تتعلق بضعف في تفعيل معايير الأداء المؤسسي المرتبطة بالاستدامة، وغياب التكامل بين الأبعاد البيئية والتحولالت التنظيمية مما يؤثر سلباً على قدرتها في التفاعل مع المتغيرات البيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد أظهرت نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (العمرى، 2018) أن مستوى الاستعداد المؤسسي للتحول نحو استدامة بيئية فعالة لا يزال متوسط ويعاني من نقص في الكفاءات المتخصصة، إضافة إلى افتقار بعض المؤسسات إلى نظم تنظيمية مرنة قادرة على استيعاب هذا التحول، كما أشارت دراسة (رشاد، 2017) إلى أن المؤسسات التي تحقق جودة عالية في الأداء الإداري والإستراتيجي تكون أكثر قدرة على تعزيز موقعها التنافسي والاستجابة لمتطلبات البيئة والمجتمع.

ومن خلال مراجعة الأدبيات ذات الصلة تلاحظ الباحثة محدودية الدراسات التي تناولت بشكل مباشر العلاقة بين التحول المؤسسي وبناء القدرات التنظيمية لتحقيق الاستدامة البيئية في مؤسسات القطاع الخاص داخل المملكة، ومن هنا تبرز مشكلة هذا البحث في محاولة فهم أبعاد هذا الأثر وتحليل مدى قدرة مؤسسات القطاع الخاص على الاستفادة من التحول المؤسسي في بناء نظم تنظيمية تساهم بفعالية في تحقيق الاستدامة البيئية، وتتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما أثر التحول المؤسسي على بناء القدرات التنظيمية لتحقيق الاستدامة البيئية في مؤسسات

القطاع الخاص بمدينة الطائف؟

أهمية الدراسة:

➤ أولاً الأهمية العلمية:

تتجلى أهمية الدراسة العلمية من كونها تسلط الضوء على العلاقة بين التحول المؤسسي وبناء القدرات التنظيمية في سياق تحقيق الاستدامة البيئية، ففي الوقت الذي يتسارع فيه الاهتمام العالمي بمفاهيم الاستدامة تفتقر الأدبيات العربية وخصوصاً في السياق المحلي إلى دراسات معمقة تربط بين التحول المؤسسي كمنهج إداري استراتيجي وبين القدرة التنظيمية الفاعلة في الاستجابة للمتطلبات البيئية، وتسهم الدراسة في سد فجوة معرفية قائمة من خلال تحليل الأثر المتبادل بين الأبعاد المؤسسية والتحوللات التنظيمية من جهة وممارسات الاستدامة البيئية من جهة أخرى بما يثري الحقل النظري بمجموعة من المفاهيم والنماذج التي يمكن الاستفادة منها في أبحاث لاحقة سواء في المجال الإداري أو البيئي أو دراسات الحوكمة المؤسسية.

➤ ثانياً الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية للدراسة في تقديم رؤية واضحة وقابلة للتطبيق لصانعي القرار في مؤسسات القطاع الخاص حول كيفية تفعيل التحول المؤسسي كأداة استراتيجية لبناء قدرات تنظيمية تدعم الاستدامة البيئية، كما توفر نتائج الدراسة مؤشرات عملية تساعد المؤسسات على تحديد نقاط القوة والضعف في بنيتها التنظيمية، وتوجيه جهودها نحو تطوير سياسات إدارية مستجيبة للمتغيرات البيئية، ومن المتوقع أن تساهم نتائج هذه الدراسة في دعم الجهود الوطنية لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 خصوصاً في محاورها المتعلقة بالاستدامة البيئية من خلال تمكين القطاع الخاص من

أداء دوره كشريك رئيسي في التنمية المستدامة ليس فقط على المستوى الاقتصادي، بل على المستوى البيئي والاجتماعي كذلك.

أهداف الدراسة:

- تحليل أثر التحول المؤسسي على بناء القدرات التنظيمية لتحقيق الاستدامة البيئية في مؤسسات القطاع الخاص بمدينة الطائف.
- توضيح المفاهيم الرئيسة المرتبطة بالتحول المؤسسي، والقدرات التنظيمية، والاستدامة البيئية.
- تحديد العلاقة بين التحول المؤسسي والتعلم التنظيمي ودورهما في دعم مبادرات الاستدامة البيئية داخل المؤسسات.
- تقييم مدى إسهام التحول المؤسسي في تعزيز المرونة التنظيمية التي تمكن المؤسسات من التفاعل مع متطلبات الاستدامة البيئية بكفاءة.
- تسليط الضوء على دور التحول المؤسسي في تعزيز الإبداع التنظيمي باعتباره أداة استراتيجية لتحقيق أهداف الاستدامة البيئية.

تساؤلات الدراسة:

- ما المقصود بالتحول المؤسسي والقدرات التنظيمية والاستدامة البيئية؟
- كيف يؤثر التحول المؤسسي في تعزيز التعلم التنظيمي لتحقيق الاستدامة البيئية في مؤسسات القطاع الخاص؟
- إلى أي مدى يسهم التحول المؤسسي في تطوير المرونة التنظيمية بما يمكن المؤسسة من الاستجابة الفعالة لمتطلبات الاستدامة البيئية؟
- ما دور التحول المؤسسي في تحفيز الإبداع التنظيمي لخدمة أهداف الاستدامة البيئية؟

فروض الدراسة:

- هناك أثر ذو دلالة إحصائية للتحول المؤسسي على بناء القدرات التنظيمية لتحقيق الاستدامة البيئية في مؤسسات القطاع الخاص بمدينة الطائف.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للتحول المؤسسي في تعزيز التعلم التنظيمي بما يسهم في تحقيق الاستدامة البيئية داخل مؤسسات القطاع الخاص.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحول المؤسسي في تطوير المرونة التنظيمية بما يمكن المؤسسات من التفاعل بفعالية مع متطلبات الاستدامة البيئية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للتحول المؤسسي في تحفيز الإبداع التنظيمي لخدمة أهداف الاستدامة البيئية في مؤسسات القطاع الخاص.

الدراسات السابقة:

➤ المحور الأول: الدراسات السابقة العربية.

على الرغم من تزايد الاهتمام العالمي بقضايا التحول المؤسسي والاستدامة البيئية إلا أن الدراسات العربية التي تناولت العلاقة بين التحول المؤسسي وبناء القدرات التنظيمية بهدف تحقيق الاستدامة البيئية لا تزال محدودة، ويلاحظ أن معظم البحوث تطرقت إلى هذه المفاهيم بشكل منفصل دون الربط بينها في إطار شمولي يعكس التداخل والتأثير المتبادل بينها.

- دراسة (الشريف وآخرون، 2023)، بعنوان: "متطلبات بناء الاستراتيجية المقترحة للتحول المؤسسي نحو الإدارة الإلكترونية في وزارة الشباب والرياضة والهيئات التابعة لها وسبل تنفيذها".

هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات بناء استراتيجية مقترحة للتحويل المؤسسي نحو الإدارة الإلكترونية في وزارة الشباب والرياضة والهيئات التابعة لها واستكشاف سبل تنفيذها، وقد اعتمد الباحثان المنهج الوصفي نظراً لملاءمته لطبيعة الدراسة، وتم اختيار العينة بطريقة عمدية من مجتمع الدراسة الذي بلغ عدده (150) فرد بواقع (92) موظف من وزارة الشباب والرياضة، و(58) موظفاً من الهيئات التابعة لها، وقد استخدم الباحثان أداتي المقابلة الشخصية والاستبانة لجمع البيانات.

وأظهرت نتائج الدراسة أن متطلبات بناء الاستراتيجية جاءت بدرجة عالية في المحور الثاني المتعلق بالأهداف وكذلك في المحور الثالث الخاص بمراحل التخطيط، بينما ظهرت بدرجة متوسطة في المحور الأول المرتبط بالرؤية والرسالة، ومن أبرز سبل التنفيذ التي توصلت إليها الدراسة الإعلان الرسمي عن الاستراتيجية المقترحة للتحويل نحو الإدارة الإلكترونية في الوزارة والهيئات التابعة لها، وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بضرورة توفير وزارة الشباب والرياضة لكافة التقنيات الحديثة التي تساهم في إنجاح استراتيجية التحويل المؤسسي نحو الإدارة الإلكترونية.

- دراسة (الصقروآخرون، 2024)، بعنوان: "دور التحويل المؤسسي في تحقيق التنمية المستدامة لجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز بالخرج".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التحويل المؤسسي في تحقيق التنمية المستدامة بجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز بمحافظة الخرج وذلك من وجهة نظر القيادات الإدارية والأكاديمية في الجامعة، وقد استندت الدراسة إلى المنهج الوصفي المسحي بوصفه الأنسب لطبيعة موضوعها، حيث تم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات من أفراد العينة. تكونت عينة الدراسة من (84) مشارك من القيادات الإدارية والأكاديمية وتم اختيارهم بهدف تمثيل مختلف الإدارات والوحدات الأكاديمية ذات الصلة.

وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود مستوى مرتفع من تطبيق التحول المؤسسي في بعده الإداري والأكاديمي بما يعكس اهتمام الجامعة بتطوير بنيتها التنظيمية وأساليب عملها لدعم التنمية المستدامة، كما أظهرت النتائج أن الجامعة تسهم بشكل فعال وملمووس في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة سواء من خلال تحسين العمليات الإدارية أو من خلال تطوير البرامج الأكاديمية التي تراعي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وأكدت الدراسة أن التحول المؤسسي لا يعد مجرد إجراء تنظيمي بل يمثل مدخل استراتيجي لتحقيق تطلعات الجامعة في مجال الاستدامة على المدى الطويل، مما يستدعي استمرار دعم هذه الجهود من قبل القيادات العليا وتعزيز الشراكات مع مختلف الجهات ذات العلاقة.

- دراسة (رشوان، 2019)، بعنوان: "بناء القدرات المؤسسية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة 2030".

هدفت الدراسة إلى بيان الكيفية التي تم بها دمج مبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية ضمن رؤية وطنية تأخذ في الاعتبار خصوصية المملكة وثوابتها الدينية والثقافية، كما سعت الدراسة إلى تقييم جاهزية البنى المؤسسية ونظام الحوكمة لتفعيل تلك المبادئ عبر مشاركة الأطراف الفاعلة من القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والجمعيات الأهلية، واعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي استند إلى مراجعة تقارير وطنية وإقليمية ودولية، ومداولات خطة التنمية المستدامة لما بعد 2015، بالإضافة إلى تحليل مكونات نظام الحوكمة في المملكة وأدوار الفاعلين غير الحكوميين، وقد بينت نتائج الدراسة أن أحد أهم التحديات التي واجهت برامج التنمية عالمياً هو تهميش الأدوار المجتمعية غير الحكومية إلى جانب ضعف بناء القدرات المؤسسية وغياب الحوكمة الفعالة مما أدى إلى محدودية أثر أهداف التنمية الإنمائية للألفية في بعض الدول.

وفي السياق السعودي أكدت الدراسة أن رؤية 2030 تبنت نهج أكثر شمول، حيث وضعت حوكمة التنمية ضمن أولوياتها عبر منظومة مؤسسية متكاملة تهدف إلى تعزيز التفاعل بين الجهات الحكومية وغير الحكومية على حد سواء، كما تم التركيز على بناء القدرات الفردية والمؤسسية كركيزة أساسية لتحقيق تحول فعال ومستدام، إذ رصدت أوجه قصور سابقة على المستوى العالمي في هذا المجال مما يستدعي تقديم نماذج حوكمة وطنية تراعي تنوع المجتمع وتستثمر في تطوير الكفاءات، وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها ضرورة تبني رؤية تنموية جديدة تضع بناء القدرات في صميم خطط الحوكمة وتدعو إلى تمكين الفاعلين المحليين وتكريس الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات، كما أوصت بضرورة تنسيق الجهود بين القطاعات لضمان تحقيق أهداف الاستدامة في أبعادها الثلاثة، وتعزيز جاهزية المؤسسات الوطنية لتنفيذ الخطط التنموية بكفاءة وفعالية.

- دراسة (زيغ، 2024)، بعنوان: "دور القدرات التنظيمية في تحسين أداء المؤسسة من خلال الذكاء التكنولوجي - دراسة حالة المؤسسات الناشئة بالجزائر".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور القدرات التنظيمية في تحسين أداء المؤسسات الناشئة في الجزائر من خلال توظيف الذكاء التكنولوجي، وذلك من خلال المقارنة بين التأثير المباشر وغير المباشر لمتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى التحقق من مدى مساهمة الذكاء التكنولوجي في تعزيز العلاقة بين القدرات التنظيمية والأداء المؤسسي، وقد اعتمد الباحثون في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مستخدمين أسلوب دراسة الحالة، كما تم توظيف الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث وزع على عينة عشوائية شملت 255 مؤسسة ناشئة في الجزائر، كما تم اللجوء إلى التحليل الببليومتري لرصد تطور الإنتاج العلمي في قاعدة بيانات "سكوبس" المتعلقة بمفاهيم الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023، واستُخدم التحليل العاملي التوكيدي باستخدام منهجية CB-SEM من أجل تحديد بنية المتغيرات في المؤسسات المدروسة إلى جانب التحليل متعدد المجموعات PLS-MGA

للكشف عن الفروق الديموغرافية وتأثيرها على العلاقة بين القدرات التنظيمية والأداء عبر الذكاء التكنولوجي.

كما تبنت الدراسة منهجية المعادلات الهيكلية بطريقة المربعات الصغرى PLS-SEM لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات إلى جانب الاستعانة بالنمذجة باستخدام الشبكات العصبية لتدعيم نتائج التحليل، وقد أظهرت النتائج وجود تأثير مباشر وغير مباشر بين المتغيرات وكلاهما ذو دلالة إحصائية موجبة مما يشير إلى وجود وساطة تكميلية، غير أن الدراسة كشفت عن تأثير غير مباشر ضعيف للقدرات التنظيمية على الأداء المؤسسي عبر الذكاء التكنولوجي، حيث بلغ معامل المسار 28.2%، بينما كان التأثير المباشر أقوى وبلغ 35.1%، بناء على هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة سعي المؤسسات الناشئة في الجزائر إلى الحصول على علامة "Label"، وتعزيز استثمارها في الذكاء التكنولوجي من أجل تحسين وتعزيز العلاقة بين القدرات التنظيمية والأداء المؤسسي، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية تطوير القدرات التنظيمية كأداة استراتيجية لمواكبة التغيرات وتحقيق أداء فعال ومتميز.

➤ المحور الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية.

- دراسة (Martynenko, 2015)، بعنوان: "Institutional changes in vocational

"education in conditions of European integration of Ukraine".

سعت الدراسة إلى تحليل التغيرات المؤسسية التي طرأت على نظام التعليم المهني في أوكرانيا في ظل عملية التكامل الأوروبي، وذلك من خلال رصد آراء ومواقف العاملين في هذا القطاع الحيوي، وانطلقت الدراسة من قناعة أساسية مفادها أن التعليم المهني يشكل أحد الركائز الأساسية لمؤسسة التعليم لما له من دور محوري في إعادة إنتاج الكوادر البشرية الماهرة وتلبية احتياجات سوق العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كإطار منهجي يسمح بفهم أعمق للتطورات والتحولات المؤسسية في هذا السياق.

وأظهرت نتائج الدراسة أن التعليم المهني لا يعد مجرد مسار تعليمي بديل بل يمثل أداة استراتيجية فعالة تسهم بشكل مباشر في بناء الهيكل المهني للبلاد وتحديد مسارات التأهيل والتوظيف، كما بينت النتائج أن التعليم المهني يلعب دور جوهري في تحسين فرص توظيف الأفراد، وتخفيض معدلات البطالة، ورفع مستوى المهارات لدى السكان، ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة أن نجاح التعليم المهني في أداء دوره المؤسسي يعكس نفسه على المدى البعيد من خلال زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وتحقيق قدر أعلى من المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل مما يعزز من استقرار البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

- دراسة (Favre et al, 2021)، بعنوان: "Measuring institutional transformation: a multifaceted assessment of a new faculty development program".

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على فعالية التحول المؤسسي في جامعة فيرجينيا من خلال تقييم أثر البرامج التطويرية المصممة خصيصاً لأعضاء هيئة التدريس الجدد، وذلك بهدف دعمهم أكاديمياً ومهنيّاً في بداية مسيرتهم التدريسية. وقد تركزت الدراسة على تنفيذ برامج تدريبية مكثفة تمتد لمدة أسبوع، تليها مرحلة من الدعم المستمر لأعضاء الهيئة بهدف تعزيز تصوراتهم ومعتقداتهم التربوية وتطوير ممارساتهم التعليمية داخل القاعات الدراسية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بوصفه الأنسب لطبيعة الموضوع، فيما تم استخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات من عينة مكونة من (23) عضو هيئة تدريس جديد.

وقد كشفت النتائج عن وجود تأثير ملموس وإيجابي للتحول المؤسسي في صياغة المعتقدات المهنية والتربوية لهؤلاء الأعضاء مما أدى إلى تغيرات واضحة في أساليبهم التعليمية وسلوكهم التدريسي، كما أظهرت النتائج أن الدعم المؤسسي الممنهج كان له دور كبير في تعزيز شعور أعضاء هيئة التدريس بالانتماء والتفاعل الإيجابي مع ثقافة الجامعة، وأكدت الدراسة أن هذا النوع من التحول لا يقتصر

على جوانب إدارية أو تنظيمية فقط بل يمتد ليشمل التأثير المباشر على جودة العملية التعليمية من خلال الاستثمار في تطوير العنصر البشري الأكاديمي وهو ما يعزز بدوره استدامة التحول المؤسسي وفاعليته على المدى الطويل.

المنطلقات النظرية للدراسة:

➤ أولاً مفهوم التحول المؤسسي:

عرف (وندل، 2015) التحول المؤسسي بأنه: "عملية منظمة ومتكاملة تسعى إلى تعزيز قدرات المؤسسة في مجالات متعددة من أبرزها تحسين جودة اتخاذ القرار، ورفع كفاءة التعامل مع المشكلات والتحديات التي تواجهها، بالإضافة إلى بناء علاقات فعالة ومتكافئة مع المجتمع والبيئة المحيطة بها". ويرى وندل أن هذا التحول لا يتم بشكل عشوائي أو فردي، وإنما يعتمد على منهج علمي يركز إلى مفاهيم العلوم السلوكية بما في ذلك دراسة أنماط السلوك الإنساني داخل المنظمة وتأثير البيئة الخارجية عليها.

ويعرفه الباحث إجرائياً بأنه: "مجموعة التغيرات المنظمة والمقصودة التي تحدثها المؤسسة في بنيتها التنظيمية، وثقافتها الإدارية، ونمط عملها الداخلي بهدف تعزيز قدرتها على التكيف مع المتغيرات البيئية، وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والفاعلية في الأداء، ويقاس هذا التحول من خلال مدى وضوح الرؤية المؤسسية، وكفاءة عمليات اتخاذ القرار، وتحسين بيئة العمل، وفعالية البرامج التطويرية، وممارسات القيادة المؤسسية".

➤ ثانياً مفهوم القدرات التنظيمية:

عرف (Helfat et al, 2003) القدرات التنظيمية بأنها: "قدرة المؤسسة على تنفيذ مجموعة مترابطة من المهام بشكل منسق من خلال الاستفادة الفعالة من مواردها التنظيمية بهدف الوصول إلى نتائج محددة ومرغوبة تحقق أهدافها الاستراتيجية".

ويعرفها الباحث إجرائياً على أنها: "مدى ما تمتلكه المؤسسة من مهارات وإمكانات وهيكل تنظيمي وموارد بشرية وتقنية تمكنها من تنفيذ الأنشطة والمهام بكفاءة وفعالية وتؤهلها للاستجابة للتغيرات البيئية، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية والتنموية، وذلك من خلال التنسيق بين مواردها المختلفة وتوظيفها بشكل مستدام يضمن الأداء المؤسسي المتميز".

➤ ثالثاً مفهوم الاستدامة البيئية:

تُعرف الاستدامة البيئية بأنها: "عملية اتخاذ قرارات رشيدة تهدف إلى التقليل من الأثر السلبي للنشاطات البشرية على البيئة عبر إدارة الموارد الطبيعية بصورة حكيمة ومنصفة تضمن تحقيق العدالة البيئية بين الأجيال الحالية والقادمة". (الشايح، 2019)

ويعرفها الباحث إجرائياً بأنها: "مدى التزام المؤسسة بتطبيق الممارسات البيئية التي تسهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتقليل الأثر البيئي السلبي لأنشطتها من خلال السياسات والإجراءات التي تضمن الاستخدام الرشيد للموارد، وإدارة المخلفات، والحفاظ على النظام البيئي بما يخدم الحاضر ويضمن حقوق الأجيال المستقبلية".

المنهجية وطرق البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كونه يتيح للباحث وصف الظاهرة المدروسة وصف دقيق ومنظم، وجمع البيانات المتعلقة بها من مصادرها المختلفة، ثم تحليل هذه البيانات لفهم أبعاد الظاهرة وتحديد علاقاتها وعواملها المؤثرة، حيث يقوم الباحث برصد الظواهر المرتبطة بالتحول المؤسسي، والاستدامة البيئية، والقدرات التنظيمية، ومن ثم تحليل العلاقة فيما بينها للكشف عن الاتجاهات والأنماط التي قد تسهم في تفسير سلوك المؤسسة وأدائها مع الحرص على تقديم تفسيرات علمية مدعومة بالأدلة النظرية والإحصائية.

أدوات الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على نوعين أساسيين من مصادر جمع البيانات والمعلومات وهما:
أولاً المصادر الثانوية: تتضمن مجموعة من الكتب العلمية، والمقالات الأكاديمية، والدوريات المحكمة،
والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث إضافة إلى التقارير الرسمية والنشرات المتخصصة
التي تناولت المفاهيم والمتغيرات محل الدراسة، وقد أسهمت هذه المصادر في توفير أساس نظري متين
يدعم الإطار العام للبحث.

ثانياً المصادر الأولية: تم الاعتماد على البيانات الأولية من خلال تصميم وتوزيع استبانة موجهة إلى
أفراد مجتمع الدراسة بهدف جمع معلومات دقيقة حول موضوع البحث.

حدود الدراسة :

- الحدود الزمانية: تجرى الدراسة خلال عام 2025 وهو الإطار الزمني الذي تم فيه جمع البيانات وتحليلها، بما يخدم تحقيق أهداف البحث ويرتبط بالسياق الراهن لموضوع الدراسة.
- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على مؤسسات القطاع الخاص في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية، حيث تم اختيار هذه البيئة لما تمثله من نموذج مناسب لتحليل واقع التحول المؤسسي وقدراته التنظيمية تجاه قضايا الاستدامة البيئية.
- الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة موضوع "أثر التحول المؤسسي على بناء القدرات التنظيمية لتحقيق الاستدامة البيئية" مع التركيز على تحليل العلاقة بين مكونات التحول المؤسسي وأثرها في تطوير القدرات التنظيمية بما يدعم جهود الاستدامة البيئية، دون التطرق إلى موضوعات إدارية أو بيئية أخرى خارجة عن نطاق الدراسة.

المراجع:

- الصقر، عبد العزيز بن محمد؛ آل ربيع، ربيع بن صايل، (2024)، "دور التحول المؤسسي في تحقيق التنمية المستدامة لجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز بالخرج"، مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، 58(2)، 207-235.
- أبو عيادة، هبة، (2021)، "دور الجامعات في التنمية المستدامة"، مجلة كلية المصطفى، الأردن.
- العمري، ماجد، (2018)، "دور إدارات الجامعات الحكومية السعودية في التحول نحو الاستدامة في ضوء بعض الخبرات العالمية: تصور مقترح، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- رشاد، عبد الناصر؛ حباكة، أمل، (2017)، "تطوير الأداء المؤسسي وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة بكليتي عين شمس والمجموعة (دراسة مقارنة)"، مجلة الإدارة التربوية، (16)، 15-149.
- الشريف، كمال علي أحمد؛ جعيم، حسين صالح مصلح، (2023)، "متطلبات بناء الاستراتيجية المقترحة للتحول المؤسسي نحو الإدارة الإلكترونية في وزارة الشباب والرياضة والهيئات التابعة لها وسبل تنفيذها"، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية، 5(2)، 316-337.
- الشايع، حمد احمد عبد الرحمن احمد؛ أبو الصفا، ماجدة رفعت؛ عبد الحميد، عبد المطلب، (2019)، "الاستدامة البيئية كأحد ابعاد القدرة التنافسية في صناعة البتروكيماويات"، مجلة الدراسات والبحوث البيئية، 9(4)، 697-707.
- وندل، فرنش، (2015)، "تطوير المنظمات تدخلات علم السلوك لتحسين المنظمة"، ط2، (ترجمة: د. وحيد بن أحمد الهندي)، مركز البحوث.
- Martynenko, M. (2015). Institutional changes in vocational education in conditions of European integration of Ukraine. *Економічний часопис-XXI*, (3-4 (1)), 113-116.
- Favre, D. E., Bach, D., & Wheeler, L. B. (2021). Measuring institutional transformation: a multifaceted assessment of a new faculty development program. *Journal of Research in Innovative Teaching & Learning*, 14(3), 378-398.

- Helfat, C. E., & Peteraf, M. A. (2003). The dynamic resource-based view: Capability lifecycles. *Strategic management journal*, 24(10), 997-1010.